[23] المولى للايتان بها وجد عليها مانعا يمنعه منها إلا بالثمن، ولا يملك العبد ثمنها، فانصرف إلى مولاه خائبا بغير قضاء حاجته فاغتاظ مولاه لذلك، وعاقبه على ذلك فإنه كان ظالما متعديا مبطلا لما وصف من عدله وحكمته ونصفته، وإن لم يعاقبه كذب نفسه أليس يجب أن لا يعاقبه ؟ والكذب والظلم ينفيان العدل والحكمة، تعالى ا عما يقول المجبرة علوا كبيرا. ثم قال العالم عليه السلام بعد كلام طويل: فأما التفويض الذي أبطله الصادق عليه السلام وخطأ من دان به فهو قول القائل: إن ا تعالى فوض إلى العباد اختيار أمره ونهيه و أهملهم، (1) وفي هذا كلام دقيق (2) لم يذهب إلى غوره ودقته إلا الائمة المهدية عليهم السلام من عترة آل الرسول صلوات ا عليهم، فإنهم قالوا: لو فوض ا أمره إليهم على جهة الاهمال لكان لازما له رضا ما اختاره، (3) واستوجبوا به من الثواب، ولم يكن عليهم فيما اجترموا العقاب (4) إذ كان الاهمال واقعا، وتنصرف هذه المقالة على معنيين: إما أن يكون العباد تظاهروا عليه فألزموه قبول اختيارهم بآرائهم ضرورة، كره ذلك أم أحبه، فقد لزمه الوهن، أو يكون جل وتقدس عجز عن تعبدهم بالامر والنهي عن إرادته، ففوض أمره ونهيه إليهم، وأجراهما على محبتهم، إذ عجز عن تعبدهم بالامر والنهي على إرادته فجعل الاختيار إليهم في الكفر والايمان، ومثل ذلك مثل رجل ملك عبدا ابتاعه ليخدمه، ويعرف له فضل ولايته، ويقف عند أمره ونهيه، وادعى مالك العبد أنه قادر قاهر عزيز حكيم، فأمر عبده ونهاه، ووعده على اتباع أمره عظيم الثواب وأوعده على معصيته أليم العقاب فخالف العبد إرادة مالكه، ولم يقف عند أمره ونهيه، فأي أمر أمره به أو نهي نهاه عنه لم يأتمر على إرادة المولى بل كان العبد يتبع إرادة نفسه، وبعثه في بعض حوائجه وفيها الحاجة له، فصار العبد بغير تلك الحاجة

---

(1) أهمله: تركه ولم يستعمله عمدا أو نسيانا. (2) في المصدر: وهذا الكلام دقيق. م (3) في المصدر: ما اختاروه واستوجبوا به الثواب. م (4) أي لم يكن عليهم فيما اكتسبوا العقاب.